

تاريخ القبول: 2025/05/13

تاريخ الإرسال: 2025/04/25

دور مجلس النقد والقرض في ضبط المجال المصرفي:

اللجنة المصرفية أنموذجاً

The Role of the Monetary and Credit Council in Regulating the Banking Sector: The Banking Committee as a Model

ط.د مداح محجوبة ريمة^{1*}، قزران مصطفى²¹المركز الجامعي الشريف بوشوشة، آفلو، (الجزائر)m-meddah@cu-aflou.edu.dz²المركز الجامعي الشريف بوشوشة، آفلو، (الجزائر)m-kezrane@cu-aflou.edu.dz<https://orcid.org/0009-0003-1803-4276>

مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي الشريف بوشوشة، آفلو

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية في تنظيم وضبط القطاع المصرفي، مع التركيز على فعالية السياسات الرقابية في تحقيق الاستقرار المالي، خاصة في الأزمات. كما تسلط الضوء على الأدوات التنظيمية التي تعتمد، كالتفتيش الميداني، اختبارات الضغط المالي، ووضع معايير الامتثال المصرفي. من خلال تحليل تجارب مختلفة ودراسة مقارنة لأدوار اللجان المصرفية في دول أخرى، توصلت الدراسة إلى أن الرقابة المصرفية الفعالة تلعب دوراً جوهرياً في منع الأزمات المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بالنظام المصرفي. ومع ذلك، تواجه الهيئات الرقابية تحديات، أبرزها التطور السريع في الخدمات المصرفية الرقمية، الحاجة إلى تحديث القوانين، وتعزيز التعاون الدولي لضبط الأنشطة المالية العابرة للحدود

* المؤلف المرسل

أظهرت الدراسة أن نجاح التدخلات الرقابية يعتمد على مرونة السياسات، سرعة الاستجابة للأزمات، والتوازن بين فرض القيود ودعم الابتكار المالي. كما أكدت أن تطوير أنظمة رقابة أكثر ذكاءً، مثل استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، يمكن أن يسهم في تحسين القدرة على التنبؤ بالمخاطر المصرفية والحد منها قبل وقوعها.

بناءً على النتائج، توصي الدراسة بضرورة تعزيز الشفافية المصرفية، تشديد العقوبات على البنوك غير الملتزمة بالمعايير التنظيمية، وزيادة الاستثمار في التكنولوجيا المالية لدعم عمليات الرقابة. كما تدعو إلى تعزيز التعاون بين الجهات الرقابية المحلية والدولية لضمان نظام مالي أكثر استقرارًا وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية. الكلمات المفتاحية: مجلس النقد والقرض، اللجنة المصرفية الرقابة المصرفية، الاستقرار المالي، الحوكمة المصرفية، الاستجابة للأزمات المالية.

Abstract:

This study aims to analyze the role of the Monetary and Loan Council and the Banking Committee in regulating and supervising the banking sector, with a focus on the effectiveness of regulatory policies in achieving financial stability, especially during times of crisis. It also highlights the regulatory tools employed by the council and the committee, such as on-site inspections, financial stress tests, and setting banking compliance standards.

By analyzing various experiences and conducting a comparative study of the roles of banking committees in different countries, the study finds that effective banking supervision plays a crucial role in preventing financial crises and reducing risks associated with the banking system. However, regulatory authorities face several challenges, including the rapid development of digital banking services, the need to update regulations, and enhancing international cooperation to oversee cross-border financial activities.

The study demonstrates that the success of regulatory interventions depends on the flexibility of policies, the speed of crisis response, and the balance between imposing restrictions and supporting financial innovation. It also emphasizes that developing more intelligent supervisory systems, such as utilizing artificial

intelligence and big data analysis, can improve the ability to predict and mitigate banking risks before they occur.

Based on the findings, the study recommends strengthening banking transparency, imposing stricter penalties on non-compliant banks, and increasing investment in financial technology to support supervisory operations. It also calls for enhanced cooperation between local and international regulatory bodies to ensure a more stable financial system capable of addressing future challenges.

Keywords: Monetary and Loan Council, Banking Committee, Banking Supervision, Financial Stability, Banking Governance, Crisis Response.

مقدمة

عرف القطاع المصرفي تطورات متسارعة ارتبطت أساساً بتعقيد العمليات المالية وزيادة التحديات الاقتصادية والمالية. وضمن هذا السياق يُعتبر مجلس النقد والقرض من أهم الهيئات التنظيمية وأبرزها التي تُسهم في ضبط النشاط المصرفي، بما يضمن تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي. وقد جاءت هذه الدراسة لتحاول تقديم دور مجلس النقد والقرض مع التركيز على اللجنة المصرفية كأ نموذج لتطبيق الرقابة وتنظيم القطاع المصرفي. وتهدف إلى وضع تصوّر يساهم في تحليل معمّق لدور هذه الهيئات في تحقيق التوازن بين تشجيع النمو الاقتصادي وضمان سلامة النظام المصرفي.

إشكالية البحث

على الرغم من الجهود التي يبذلها مجلس النقد والقرض لتنظيم القطاع المصرفي، إلا أن هناك بعض التحديات المستمرة، مثل ضعف الالتزام ببعض المعايير، وتأثير الأزمات المالية العالمية، بالإضافة إلى ضرورة تحديث وتعزيز حوكمة القطاع المصرفي. بناءً على ذلك، تم صياغة الإشكالية التالية:

كيف يساهم مجلس النقد والقرض من خلال اللجنة المصرفية في ضبط المجال المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي؟

الأسئلة الفرعية: انبثق عن الإشكالية أسئلة فرعية نوردها كما يلي:

- ما هي الأطر القانونية والتنظيمية التي يعتمد عليها مجلس النقد والقرض؟

- كيف تقوم اللجنة المصرفية بممارسة دورها في مراقبة المؤسسات المصرفية؟

- ما مدى فعالية الإجراءات التي يتخذها المجلس لمواجهة الأزمات المصرفية؟

أهداف البحث

- تحليل دور مجلس النقد والقرض في تنظيم وضبط القطاع المصرفي.
- دراسة عمل اللجنة المصرفية باعتبارها أنموذجاً رئيسياً لتطبيق السياسات النقدية والرقابية.
- تقييم فعالية الأدوات الرقابية والتنظيمية في تعزيز الاستقرار المالي.
- اقتراح آليات لتحسين أداء مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية.

فرضيات البحث

- يُعد مجلس النقد والقرض الأداة الرئيسية لضبط القطاع المصرفي وتعزيز استقراره.
- تلعب اللجنة المصرفية دوراً حيوياً في الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية.
- من الضروري تعزيز التنسيق بين مجلس النقد والقرض والمؤسسات المالية لتحقيق استقرار مصرفي أكبر.

منهجية البحث: تم الاعتماد في هذه الورقة على المناهج التالية:

- المنهج الوصفي التحليلي: وهذا من أجل تحليل الإطار النظري لمجلس النقد والقرض ودوره في ضبط المجال المصرفي.
- منهج دراسة الحالة: لدراسة اللجنة المصرفية كنموذج عملي.
- المنهج الميداني: لجمع البيانات من خلال استبيانات أو مقابلات مع مسؤولي القطاع المصرفي.

1. الإطار النظري لمجلس النقد والقرض وضبط المجال المصرفي

إن مجلس النقد والقرض من بين الأجهزة الرئيسية المكلفة بضبط وتوجيه السياسة النقدية والمالية في الدولة، حيث يساهم في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز فعالية النظام المصرفي، خاصة بعد التحولات التي فرضتها مختلف التحولات الاقتصادية والسياسية في الجزائر¹ كما أنه ساهم بشكل فعّال في رسم السياسات الاقتصادية من خلال وضع القوانين واللوائح التنظيمية التي تحكم عمل البنوك والمؤسسات المالية، مما

يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وضبط السيولة النقدية، وقد صدر ضمن هذا القانون الذي يضبطه بعد.

1.1. تعريف مجلس النقد والقرض وأهميته.

1.1.1. تعريف مجلس النقد والقرض

مجلس النقد والقرض هو هيئة تنظيمية وإشرافية تُعنى بتوجيه السياسة النقدية والمالية في الدولة، ويتولى مهمة وضع القواعد والإجراءات التي تحكم عمل البنوك والمؤسسات المالية. يُعتبر هذا المجلس جزءاً من البنك المركزي أو مرتبطاً به، حيث يُمارس صلاحياته في إصدار القرارات المتعلقة بتنظيم النشاط المصرفي، ضبط السيولة النقدية، تحديد أسعار الفائدة، وضمان الاستقرار المالي والاقتصادي².

2.1.1. أهمية مجلس النقد والقرض

تبرز أهمية مجلس النقد والقرض في دوره الحيوي في الحفاظ على استقرار النظام المالي وضمان سير المعاملات المصرفية بشكل سليم. ومن أبرز مهامه وأدواره المستنبطة من قانون رقم 09-23 مؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي، ما يلي³:

أ- تحقيق الاستقرار النقدي والمالي

يضع سياسات نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار، وضبط التضخم، وتقادي التقلبات الاقتصادية الحادة، مما يضمن توازن العرض النقدي مع احتياجات الاقتصاد الوطني.

ب- تنظيم عمل البنوك والمؤسسات المالية

يصدر القوانين واللوائح المنظمة للنشاط المصرفي لضمان الامتثال للمعايير الدولية، يشرف على عمليات البنوك لمنع الممارسات غير القانونية مثل غسل الأموال أو المضاربة غير المشروعة.

ج- ضمان حماية حقوق المودعين والمستثمرين

من خلال مراقبة أداء البنوك لضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين، كما يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية في حال حدوث أزمات مالية لحماية أموال العملاء.

د- تحفيز النمو الاقتصادي

يضع سياسات تهدف إلى توجيه القروض والاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية والتنموية. كما يتحكم في أسعار الفائدة لتعزيز الاستثمار وتحقيق التوازن بين الادخار والاقتراض.

هـ- ضمان شفافية ونزاهة العمليات المصرفية

يعزز الثقة في النظام المصرفي من خلال إلزام البنوك بالكشف عن بياناتها المالية. كما يضع معايير للحوكمة الرشيدة لضمان الإدارة الفعالة للمؤسسات المالية.

2.1. وظائف المجلس وأدواته التنظيمية.**1.2.1. وظائف مجلس النقد والقرض**

يلعب مجلس النقد والقرض دورًا حيويًا في تنظيم وإدارة السياسة النقدية والمالية للدولة، وذلك من خلال مجموعة من الوظائف الأساسية التي تشمل حسب المادة 64 من القانون النقدي والمصرفي ما يلي:

أ- الإشراف على القطاع المصرفي

يضع القوانين واللوائح التي تنظم عمل البنوك والمؤسسات المالية، كما يقوم بمراقبة أداء هذه البنوك لضمان التزامها بالمعايير المصرفية على المستويين الوطني والدولي.

ب- تنظيم أسعار الفائدة

يتولى تحديد الحد الأدنى والأقصى لأسعار الفائدة على القروض والودائع. تُستخدم أسعار الفائدة كوسيلة لمكافحة التضخم أو لتعزيز النمو الاقتصادي.

ج- ضبط السيولة النقدية

يحدد مستوى السيولة في الأسواق المالية آليات للحد من التضخم أو الركود. كما يفرض قيودًا على الائتمان للحد من الإفراط في الإقراض غير المنظم.

د- ضمان استقرار النظام المالي

يتخذ التدابير الضرورية لتفادي الأزمات المالية والمصرفية، ويطبق رقابة مشددة على المعاملات المصرفية بهدف الحد من المخاطر المالية.

هـ- حماية حقوق المودعين والمستثمرين

يضمن استقرار البنوك وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية. يفرض تدابير رقابية لضمان سلامة أموال العملاء.

و- تحفيز النمو الاقتصادي

يسعى إلى توجيه السيولة نحو القطاعات الإنتاجية بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية. ويعتمد على السياسات النقدية لتحفيز الاستثمار وتقليل معدلات البطالة.

2.2.1. الأدوات التنظيمية لمجلس النقد والقرض

يستند المجلس إلى مجموعة من الأدوات التنظيمية لضبط القطاع المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي، ومن أبرز هذه الأدوات⁴:

أ. الأدوات النقدية

- سعر الفائدة: تحديد معدلات الفائدة بما يؤثر على القروض والاستثمارات.
- الاحتياطي الإلزامي: فرض نسبة معينة من الاحتياطيات على البنوك لتحديد قدرتها على الإقراض.
- عمليات السوق المفتوحة: شراء وبيع السندات الحكومية لتنظيم مستوى السيولة في السوق.

ب. الأدوات الرقابية والتنظيمية

- التشريعات المصرفية: وضع القوانين المنظمة للنشاط المصرفي وضمان الامتثال لها.
- الرقابة المصرفية: مراقبة أداء البنوك واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان استقرارها.

- معايير الحوكمة: فرض إجراءات تضمن الإدارة الرشيدة والشفافية في المؤسسات المالية.

ج. الأدوات الاحترازية

- ضوابط الإقراض: وضع شروط صارمة على منح القروض لتجنب الديون المدعومة.
- إدارة المخاطر: إلزام البنوك بتطبيق استراتيجيات للحد من المخاطر المالية.

د. الأدوات التحفيزية

- توفير التسهيلات الائتمانية: تقديم قروض بشروط ميسرة لدعم قطاعات معينة.
- تشجيع الاستثمار: وضع سياسات مالية تحفز النمو الاقتصادي.

3.1 مفهوم ضبط القطاع المصرفي وأهميته الاقتصادية.

1.3.1 مفهوم ضبط القطاع المصرفي

يشير تنظيم القطاع المصرفي إلى مجموعة من القوانين والسياسات والإجراءات التي تضعها الجهات الرقابية، مثل مجلس النقد والقروض والبنك المركزي، بهدف تنظيم عمل البنوك والمؤسسات المالية. يهدف هذا التنظيم إلى ضمان استقرار النظام المصرفي، وتعزيز الثقة في المعاملات المالية، وتقليل المخاطر التي قد تؤثر على الاقتصاد الكلي. (القانون رقم 09-23 مؤرخ في 21 يونيو سنة 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، ج ر ج العدد 43 الصادرة في 27 يونيو سنة 2023.)

يشمل ضبط القطاع المصرفي عدة جوانب، مثل:

- وضع معايير للحوكمة والشفافية لضمان الإدارة السليمة للبنوك.
- فرض رقابة على عمليات الإقراض والتمويل لمنع الإفراط في الائتمان غير المستدام.
- ضمان الامتثال للقوانين المالية والمصرفية للحفاظ على استقرار الأسواق المالية.
- مراقبة عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لضمان نزاهة الأنشطة المصرفية.

2.3.1 أهمية ضبط القطاع المصرفي اقتصاديًا: يعتبر تنظيم القطاع المصرفي أمرًا أساسيًا لاستقرار الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، وتبرز أهميته في عدة جوانب، منها:

- تحقيق الاستقرار المالي
- يحد من الأزمات المالية والمصرفية من خلال الرقابة الصارمة على العمليات المصرفية.
- يقلل من المخاطر النظامية التي قد تؤدي إلى انهيار مؤسسات مالية كبرى⁵.
- تعزيز الثقة في النظام المصرفي
- يضمن للمودعين والمستثمرين أن أموالهم في أمان، مما يحفزهم على الاستثمار والادخار.
- يحد من الممارسات الاحتياطية مثل التلاعب في الأسواق المالية أو تزوير البيانات المحاسبية.
- ضمان استدامة البنوك والمؤسسات المالية
- يحدد متطلبات رأس المال الاحتياطي بهدف تقليل فرص إفلاس البنوك.
- يضع معايير لإدارة المخاطر تضمن استقرار المؤسسات المالية على المدى الطويل.
- الحد من التضخم والانكماش الاقتصادي
- يساهم في تنظيم السيولة النقدية في السوق من خلال التحكم في معدلات الإقراض والفائدة.
- يعزز توجيه التمويل نحو القطاعات الإنتاجية بدلاً من الأنشطة المالية غير المنتجة.
- تحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي
- يضمن بيئة مصرفية آمنة تشجع المستثمرين على استثمار أموالهم في المشاريع الإنتاجية.
- يساهم في توفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز من خلق فرص العمل.
- حماية حقوق العملاء والمستهلكين
- يضع تشريعات تهدف إلى حماية حقوق المودعين في حالة مواجهة البنوك لمشكلات مالية.

- يفرض معايير للشفافية تلتزم البنوك بموجبها بتقديم معلومات دقيقة وواضحة حول خدماتها المصرفية.

- منع الجرائم المالية

- يساهم في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تطبيق رقابة مشددة على التحويلات المالية.

- يُلزم المؤسسات المالية بالإبلاغ عن العمليات المشبوهة لحماية الاقتصاد الوطني.

2. اللجنة المصرفية ودورها في الرقابة على البنوك

تُعد اللجنة المصرفية واحدة من الهيئات التنظيمية التي تتولى مسؤولية الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي. تهدف هذه اللجنة إلى ضمان استقرار النظام المالي وتعزيز الشفافية في العمليات المصرفية. كما تشكل جزءاً من الإطار التنظيمي الذي يسعى إلى تقليل المخاطر المالية، وتعزيز الامتثال للقوانين المصرفية، ومراقبة أداء البنوك لضمان التزامها بالمعايير الدولية⁶.

1.2. هيكل اللجنة المصرفية وآليات عملها.

تم إنشاء اللجنة المصرفية بموجب قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1994⁷، وأصبحت مكلفة بمراقبة نشاط البنوك والمؤسسات المالية، كما تتابع مدى تطبيق القوانين، كما لها ارتباط بمجلس النقد والقرض ومجلس المنافسة، مع العلم أنها كانت موجودة تحت مسمى اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية تبعاً للأمر رقم 47/71 المؤرخ في 30 جوان 1971 المتضمن تنظيم مؤسسات القرض⁸، ثم نظم المشرع نشاطها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 191/71 المؤرخ في جوان 1971 والمتعلق بتشكيله وسير اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية⁹. ثم جاء القانون رقم 09/23 مؤرخ في 03 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023 المتضمن القانون النقدي والمصرفي، ليحدد تشكيلتها كالاتي:

- المحافظ، رئيساً.
- ثلاثة أعضاء (03) أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمحاسبي.

- قاضيين (02) يُنتدب الأول من المحكمة العليا ويختاره رئيسها الأول، ويُنتدب الثاني من مجلس الدولة ويختاره رئيس هذا المجلس بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء.

- ممثل عن مجلس المحاسبة يختاره رئيس هذا المجلس من بين المستشارين الأولين.

- ممثل عن وزارة المالية، برتبة مدير على الأقل.

ويتم تعيين أعضاء اللجنة لمدة خمس (05) سنوات بموجب مرسوم رئاسي، كما لا يمكن لأعضاء اللجنة ممارسة أي وظيفة أو عهدة أخرى بأجر أو بدون أجر أثناء عهدتهم هذه. وطبقا للمادة 118 من قانون رقم 09/23 فغن مرتبات أعضاء اللجنة تُحدد بموجب مرسوم تنفيذي يتحملة بنك الجزائر، ويلتحق أعضاء اللجنة عند انتهاء عهدتهم بإداراتهم الأصلية، كما لا يجوز لهم خلال مدة سنتين (02) من نهاية عهدتهم أن يسيروا أو يعملوا في مؤسسة خاضعة لسلطة أو رقابة اللجنة أو شركة تسيطر عليها مثل هذه المؤسسة، ولا أن يعملوا كمستشارين او وكلاء لمثل هذه المؤسسات أو الشركات.

قرارات اللجنة تُتخذ طبقا للمادة 199 من نفس القانون للأغلبية، وفي حالة تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا. كما لا يمكن الطعن في قراراتها المتعلقة بتعيين قائم بالإدارة مؤقت او مصنف، وبالعقوبات التأديبية إلا لدى المحكمة الإدارية للاستئناف لمدينة الجزائر خلال الأجال المحددة بموجب أحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية. ويتم تبليغ القرارات عن طريق عقد غير قضائي او طبقا لقانون الإجراءات المدنية والإدارية.

ثانياً: آليات عمل اللجنة المصرفية

تعتمد اللجنة المصرفية طبقا لقانون 09/23 على مجموعة من الأدوات

والآليات الرقابية لضمان استقرار القطاع المصرفي، ومن أبرزها:

- إجراء عمليات تدقيق منتظمة للبنوك لمراجعة الامتثال للقوانين المصرفية.

- إصدار اللوائح والتعليمات التنظيمية.

- المراقبة والتفتيش المنتظم.

- تحديد حدود الإقراض والتمويل لمنع الإفراط في المخاطرة المالية.

- العمل على اقتراح سياسات احترازية لمنع الأزمات المصرفية.
- إجراء تحليل للبيانات المالية والتأكد من صحة القروض والاحتياطات النقدية.
- إجراء تحليل للبيانات المالية والتأكد من صحة القروض والاحتياطات النقدية.
- وضع معايير رأس المال والسيولة التي يجب على البنوك الالتزام بها.
- مراقبة الامتثال وحماية حقوق المودعين.
- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حماية حقوق العملاء والمستثمرين.
- تقديم خطط إنقاذ أو فرض إجراءات تصحيحية في حال تعثر أحد البنوك.
- التعاون مع البنك المركزي لتوفير السيولة اللازمة عند الحاجة.
- التدخل في الأزمات المصرفية
- التأكد من التزام البنوك بمعايير الشفافية والإفصاح المالي.
- تبادل المعلومات حول المخاطر المالية العالمية وأفضل الممارسات المصرفية¹⁰.
- العمل مع منظمات مثل صندوق النقد الدولي (IMF) وبازل للرقابة المصرفية لضمان الامتثال للمعايير العالمية.
- 2.2. الإجراءات الرقابية التي تعتمدها اللجنة لضمان استقرار البنوك.**
- تعتمد اللجنة المصرفية على مجموعة من السياسات الرقابية لضمان استقرار البنوك وحماية النظام المالي من المهددات، وذلك عبر آليات تنظيمية وإشرافية تهدف إلى تحقيق الامتثال للقوانين المصرفية وتعزيز الحوكمة السليمة¹¹. ومن أبرز هذه السياسات:
- 1- الرقابة الوقائية الاحترازية:** تسعى هذه الجهود إلى تفادي الأزمات المالية قبل حدوثها من خلال تنفيذ سياسات وإجراءات استباقية، وتشمل:
- تحديد نسب الإقراض المسموح بها وفقاً لرأس المال والسيولة المتوفرة لدى البنك.
- إلزام البنوك بالاحتفاظ بنسبة معينة من رأس المال كاحتياطي لمواجهة أي مخاطر مالية.
- التأكد من توفر سيولة كافية لدى البنوك لمواجهة عمليات السحب المفاجئة.
- الالتزام بمعايير اتفاقية بازل لضمان ملاءة مالية كافية.

- وضع متطلبات رأس المال الاحتياطي.
- تطبيق مؤشرات السيولة مثل نسبة القروض إلى الودائع لضمان استدامة التمويل.
- مراقبة جودة القروض لمنع تكوين ديون معدومة قد تؤثر على الاستقرار المالي.
- 2 - الرقابة الإشرافية والتفتيش الميداني: تستند اللجنة إلى أساليب رقابية دورية وميدانية تتضمن:
 - فحص أنظمة الامتثال الداخلية والتأكد من الالتزام باللوائح المصرفية.
 - زيارات ميدانية إلى البنوك لمراجعة العمليات المالية والإدارية.
 - تقييم مخاطر القروض والاستثمارات التي تقوم بها البنوك.
 - مراقبة المخاطر التشغيلية مثل الاحتياطي المالي أو الفشل التكنولوجي.
 - إجراء عمليات التفتيش المنتظمة
 - إلزام البنوك بتقديم تقارير مالية دورية حول ميزانياتها وحجم السيولة لديها.
 - تحليل التقارير المالية الدورية ومتابعة المخاطر الائتمانية والتشغيلية
 - مراجعة القوائم المالية لتحديد المخاطر المحتملة واتخاذ التدابير المناسبة.
- 3- إجراءات التدخل العلاجي والتصحيحي: عند اكتشاف أي مشكلات أو اختلالات مالية في أحد البنوك، تقوم اللجنة باتخاذ تدابير تصحيحية¹² تتضمن:
 - تطبيق غرامات مالية على البنوك المخالفة للقوانين واللوائح.
 - إجبار البنوك المتعثرة على اتخاذ إجراءات إصلاحية، مثل زيادة رأس المال أو إعادة هيكلة الديون.
 - فرض خطط إعادة الهيكلة.
 - فرض عقوبات مالية أو إدارية.
 - عزل المسؤولين المتسببين في المخالفات واتخاذ إجراءات قانونية عند الحاجة.
 - تجريد أو إلغاء التراخيص المصرفية
 - في الحالات القصوى، يمكن للجنة تعليق أو إلغاء الترخيص الممنوح للبنك في حال ثبوت مخالفات جسيمة.
 - تقديم خطط إنقاذ لمنع انهيار البنك وتأثيره على النظام المصرفي.

4- الرقابة على الامتثال ومكافحة الجرائم المالية: تضمن اللجنة التزام البنوك بالمعايير

الدولية لمكافحة الجرائم المالية من خلال:

- إلزام البنوك بالإبلاغ عن أي معاملات مشبوهة إلى الجهات المختصة.
- إلزام البنوك بالكشف عن تقاريرها المالية بوضوح لضمان النزاهة والشفافية.
- التأكد من تطبيق البنوك لإجراءات العناية الواجبة في المعاملات المالية.
- تعزيز معايير الحوكمة الرشيدة لضمان حسن إدارة المؤسسات المالية¹³.
- مراقبة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- فرض معايير الحوكمة والشفافية.

3.2. دراسة مقارنة لأدوار لجان مصرفية في دول أخرى.

1. اللجنة المصرفية الفيدرالية في الولايات المتحدة - (The Federal Reserve

14.Fed)

الأدوار والمهام: من أهم مهامها ما يلي:

- ترأب البنوك التجارية وتضمن الالتزام بالقوانين المصرفية الفيدرالية.
- تحدد السياسة النقدية، بما في ذلك إدارة أسعار الفائدة والكمية المتداولة من النقود.
- تساهم في حل الأزمات المالية عبر توفير السيولة وإنقاذ البنوك المتعثرة.
- ترأب المخاطر النظامية لضمان استقرار الأسواق المالية.

الأدوات الرقابية:

- استعمال سعر الفائدة كأداة للتحكم في التضخم والاستثمار.
- متطلبات رأس المال والسيولة وفقاً لمعايير بازل.
- التفتيش الدوري والمراجعة المالية للبنوك.

2- لجنة الرقابة المصرفية في الاتحاد الأوروبي (European Banking

Authority - EBA)

هي هيئة تنظيمية تابعة للاتحاد الأوروبي وتقع في باريس. تتضمن مهامها القيام باختبارات الضغط على البنوك الأوروبية لتعزيز الشفافية في النظام المالي الأوروبي وكشف نقاط الضعف في هياكل رأس المال لدى تلك البنوك¹⁵:

الأدوار والمهام:

- تقوم بإنشاء قواعد مصرفية موحدة تشمل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
- تتابع مدى تطبيق معايير رأس المال وقرارات بازل لضمان الحفاظ على استقرار النظام المصرفي.

- العمل على تحسين شفافية المعاملات المصرفية وتقليل مخاطر الأزمات المالية.

الأدوات الرقابية:

- لوائح موحدة بشأن الإقراض والسيولة والمخاطر التشغيلية.
 - التنسيق بين البنوك المركزية الأوروبية لتحقيق استقرار الأسواق المالية.
 - اختبارات الضغط المالي لضمان قدرة البنوك على مواجهة الأزمات.
- 3- لجنة الرقابة المصرفية في المملكة المتحدة¹⁶ (Prudential Regulation Authority – PRA)**

الأدوار والمهام:

- الإشراف على البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الكبرى.
 - مراقبة الامتثال للقوانين المصرفية البريطانية ومتطلبات رأس المال.
 - تحديد استراتيجيات إدارة المخاطر لضمان استقرار البنوك الكبرى.
- الأدوات الرقابية¹⁷:**

- العمل على التدقيق المالي والإشراف المباشر على البنوك الكبرى.
- المساهمة في وضع معايير صارمة للإقراض والملاءة المالية.
- التنسيق مع بنك إنجلترا لضبط السياسة النقدية والاستقرار المالي.

4- اللجنة المصرفية في اليابان (Financial Services Agency – FSA)**الأدوار والمهام:**

- الإشراف على المؤسسات المصرفية والمالية اليابانية.
- تعزيز الاستقرار المالي من خلال مراقبة المعاملات المصرفية.
- مكافحة الجرائم المالية مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الأدوات الرقابية:

- التفتيش المستمر على البنوك وإعداد تقارير الأداء المالي.
- فرض عقوبات على البنوك المخالفة للقوانين المصرفية.
- التعاون مع البنك المركزي الياباني لتنسيق السياسة النقدية.

5. اللجنة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة¹⁸ (Central Bank of UAE –

Banking Supervision Department)

الأدوار والمهام:

- تنظيم عمل البنوك التجارية والإسلامية لضمان استقرار القطاع المالي.
- تنفيذ اللوائح المصرفية وفقاً للمعايير الدولية مثل بازل 3.
- تشجيع الشفافية والحوكمة الرشيدة في المؤسسات المصرفية.

المقارنة بين اللجان المصرفية في الدول المختلفة

الدولة	الجهة التنظيمية	الأدوار الرئيسية	الأدوات الرقابية
الولايات المتحدة	الاحتياطي الفيدرالي (Fed)	تحديد السياسة النقدية، مراقبة البنوك، إدارة الأزمات المالية	سعر الفائدة، الاحتياطي النقدي، المراجعات الدورية
الاتحاد الأوروبي	الهيئة المصرفية الأوروبية (EBA)	توحيد اللوائح المصرفية، اختبارات الضغط المالي، مراقبة المخاطر	معايير رأس المال، التنسيق بين البنوك المركزية
المملكة المتحدة	هيئة التنظيم الاحترازي (PRA)	الإشراف على المؤسسات المالية، الحد من المخاطر النظامية	التدقيق المالي، متطلبات رأس المال والسيولة
اليابان	وكالة الخدمات المالية (FSA)	مراقبة الأداء المالي للبنوك، مكافحة الجرائم المالية	التفتيش الدوري، فرض العقوبات المالية
الإمارات العربية المتحدة	مصرف الإمارات المركزي (Central Bank of UAE)	تنظيم المصارف التجارية والإسلامية، ضمان الامتثال للمعايير الدولية	لوائح الائتمان، مراقبة الامتثال، مكافحة غسل الأموال

الأدوات الرقابية:

- إصدار القوانين والتوجيهات للبنوك المحلية والدولية العاملة في الدولة.
- فرض قيود على الائتمان والسيولة لمراقبة التضخم والاستقرار المالي.
- مراقبة الامتثال للأنظمة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- تقييم دور مجلس النقد والقرض في مواجهة الأزمات المصرفية

يعتبر مجلس النقد والقرض أحد المؤسسات التنظيمية الرئيسية التي تتحمل مسؤولية تأمين استقرار النظام المالي، حيث يقوم بإعداد السياسات والإجراءات الضرورية للتصدي للأزمات المصرفية وتقليل تأثيراتها على الاقتصاد المحلي. ويمكن تقييم دوره من خلال دراسة طرق تدخله خلال الأزمات وفاعليته في تقليص المخاطر المصرفية.

1.3. آليات المجلس في التعامل مع الأزمات المالية.

يعمل مجلس النقد والقرض على التعامل مع الأزمات المالية من خلال مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات التي تهدف إلى تقليل تأثير هذه الأزمات على القطاع المصرفي والاقتصاد بوجه عام. وتنقسم هذه الاستراتيجيات إلى تدابير وقائية، وتدخلات عاجلة خلال فترة الأزمات، وإصلاحات تنظيمية تُنفذ بعد انتهاء الأزمات لضمان استقرار الأسواق المالية¹⁹.

أ- الآليات الوقائية لتجنب الأزمات المالية

- تتمثل في التدابير الوقائية التي تهدف إلى تقليل فرص حدوث الأزمات المالية، ومن ضمنها:

- مراقبة المخاطر المصرفية: من خلال ما يلي:

- مراقبة أداء البنوك والمؤسسات المالية عن طريق إعداد تقارير دورية وتحليلات مالية.
- تقييم المخاطر التشغيلية والائتمانية من خلال إجراء اختبارات الضغط المالي للتأكد من قدرة البنوك على مواجهه الصدمات. تعزيز معايير رأس المال والسيولة.
- تطبيق متطلبات رأس مال أعلى وفقاً لمعايير بازل III لضمان تحقيق مستوى عالٍ من الملاءة المالية.

- إلزام المؤسسات المصرفية بالحفاظ على احتياطات نقدية كافية استعداداً لأي أزمة سيولة قد تحدث.

- ضبط السياسة النقدية والائتمانية: عن طريق:

- إدارة أسعار الفائدة بشكل مناسب لتفادي حدوث فقاعات مالية أو ركود اقتصادي.

- تطبيق قيود على الإقراض الزائد والمضاربات المالية للحد من نشوء ديون غير قابلة للاستدامة.

من كل ما سبق، نستنتج أن هذه الأدوات تهدف إلى استباق الأزمات قبل وقوعها، ولكنها تحتاج إلى قدرة المجلس على توقع المخاطر بدقة وتعديل السياسات بناءً على التغيرات الاقتصادية.

ب-التدخل العاجل أثناء الأزمات المالية.

عند حدوث أزمة مالية أو مصرفية، يقوم المجلس باتخاذ عدة إجراءات استثنائية بهدف الحد من تأثير الأزمة على النظام المالي، وتشتمل هذه الإجراءات على:

- ضخ السيولة المالية الطارئة.
- تقديم قروض طارئة للبنوك والمؤسسات المالية المتعثرة لتجنب انهيارها عبر آلية مقرض الملاذ الأخير.

- تخفيف قيود الاحتياطي النقدي للسماح للبنوك بتوفير سيولة كافية للعملاء.

- تعديل السياسة النقدية.

- خفض أسعار الفائدة لتشجيع الإقراض والاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي.

- شراء الأصول المالية والسندات الحكومية لدعم الاستقرار النقدي وتجنب انهيار الأسواق.

- إدارة الأزمات المصرفية

- فرض خطط إعادة هيكلة البنوك المتعثرة عبر تغيير إدارتها أو دمجها مع بنوك أخرى.

- وضع قيود على عمليات السحب والتحويلات المالية لمنع انهيار الثقة في النظام المصرفي.

كخلاصة لما سبق نستشف أن هذه التدابير قد أظهرت جدواها خلال الأزمات الماضية، مثل أزمة 2008، إلا أنها قد تترتب عليها آثار جانبية مثل التضخم أو ارتفاع الدين العام.

ج-الإصلاحات التنظيمية بعد انتهاء الأزمة

وبعد السيطرة على الأزمة، يعمل المجلس على تعزيز النظام المالي لمنع تكرارها من خلال²⁰:

- تحسين الأطر الرقابية والإشرافية.
- تشديد متطلبات الإفصاح والشفافية المالية لضمان الامتثال للمعايير الدولية.
- تعزيز حوكمة البنوك لمنع تكرار الأخطاء التي أدت إلى الأزمة.
- مراجعة القوانين المصرفية.
- إصدار لوائح جديدة للحد من المخاطر النظامية، مثل وضع قيود على الإقراض العقاري أو المضاربات المالية.
- فرض عقوبات على المؤسسات المالية التي تسببت في الأزمة أو لم تمتثل للقوانين.
- تعزيز التعاون الدولي في مواجهة الأزمات.
- العمل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتطوير استراتيجيات استقرار الأسواق المالية.

- تنسيق الجهود مع البنوك المركزية العالمية لمواجهة الأزمات العابرة للحدود. نستنتج أن هذه التعديلات في إنشاء نظام مالي أكثر قدرة على الاستدامة، إلا أنها تتطلب تطبيقاً فعالاً دون عرقلة نمو الاقتصاد.

2.3. دراسات حالة للبنوك المتعثرة ودور المجلس في إنقاذها.

تواجه العديد من البنوك على مستوى العالم تحديات مالية أدت إلى صعوبات في الأداء، مما استوجب تدخل الهيئات التنظيمية مثل مجلس النقد والقرض لضمان الثبات في النظام المالي. فيما يلي مجموعة من دراسات الحالة التي تبرز كيفية استجابة المجلس للأزمات المصرفية لإنقاذ البنوك المتعثرة ومنع انهيارها.

1- أزمة بنك الخليج التجاري - الجزائر: تأسس هذا البنك سنة 2003 من خلال مساهمة ثلاثة بنوك رائدة هي بنك تونس الدولي وبنك الأردن الكويت وبنك برقان، والتي تعود لمجموعة شركة مشاريع الكويت كيبكو التي تعتبر من أكبر الشركات القابضة على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا²¹، تمثل نشاطه الرئيسي في تمويل المؤسسات

الكبيرة والمتوسطة²²، تعرض لأزمة مالية تمثلت في مشاكل سيولة خطيرة نتيجة الإقراض المفرط دون ضمانات كافية، وكذا ضعف الرقابة الداخلية الذي أدى إلى تراكم ديون معدومة وعدم القدرة على استرداد القروض، إضافة إلى تزايد السحوبات الجماعية من قبل العملاء خوفاً من انهيار البنك.

وقد تدخل وقتها مجلس النقد والقرض للمساعدة في الإنقاذ من خلال ما يلي:

- العمل على ضخ سيولة طارئة لضمان استمرار العمليات المصرفية ومنع الذعر المالي.

- إعادة هيكلة الإدارة العليا وإقالة المسؤولين عن سوء الإدارة المالية.

- فرض رقابة صارمة على العمليات الائتمانية لمنع تكرار الأزمة مستقبلاً.

وبذلك البنك استقراره بعد عدة أشهر، لكنه خضع لإجراءات رقابية مشددة، وبناء على هذه الأزمة تم فرض لوائح أكثر صرامة على الإقراض لمنع التوسع غير المدروس في القروض.

2- أزمة بنك - "Northern Rock" المملكة المتحدة: يعتبر من أكبر البنوك البريطانية، تأسس سنة 1965 سجل خسائر كبيرة خلال أزمة الرهن العقاري الأمريكية سنة 2007، ما أدى بالآلاف من المودعين والمدخرين إلى سحب أموالهم التي تجاوزت المليار جنيه إسترليني خلال يوم واحد²³، لتضطر السلطات النقدية للتدخل من أجل تجديد الثقة في القطاع المالي ومواجهة نقص السيولة²⁴، من خلال وضع مليارات الجنيهات الإسترلينية لإنقاذ البنك، وفرض إصلاحات رقابية صارمة على البنوك البريطانية للحد من الاعتماد على التمويل قصير الأجل، ليتم تأميم البنك مؤقتاً من طرف الحكومة البريطانية في 17 فيفري 2008. وتتم إعادة هيكلته ثم بيعه لاحقاً لمستثمرين من القطاع الخاص بعد تحقيق الاستقرار.

وبناء على ذلك وضعت بريطانيا تشريعات جديدة للتحكم في المخاطر المصرفية ومنع تكرار الأزمة.

3- أزمة بنك دويتشه بنك - ألمانيا: يعود إنشاء البنك إلى سنة 1870²⁵، وهو بنك متعدد الجنسيات يعمل على امتداد العالم، تعرض لأزمة مالية أدت لخسائر ضخمة بسبب استثمارات عالية المخاطر، واجه غرامات تنظيمية كبيرة بسبب قضايا قانونية مرتبطة بتلاعب السوق وغسيل الأموال ما أدى إلى انخفاض ثقة المستثمرين أدى إلى تراجع قيمة أسهم البنك بشكل حاد. مما أدى بالجهات التنظيمية إلى اتخاذ عدة إجراءات تمثلت في:

- تقديم خطة إعادة هيكلة شاملة تضمنت تسريح آلاف الموظفين وخفض التكاليف التشغيلية.

- الحصول على دعم من البنك المركزي الأوروبي لضمان استقرار البنك ماليًا.

- تحسين الإجراءات الرقابية والامتثال للقوانين الدولية لمنع تكرار المخالفات.

وبذلك تمكن البنك من تفادي الإفلاس، لكنه خضع لرقابة مشددة من قبل البنك المركزي الأوروبي، ما جعله يغيّر استراتيجيته مع التركيز على الأنشطة المصرفية الأقل مخاطرة.

4- بنك - "Citigroup" الولايات المتحدة: يعتبر من أكبر شركات الخدمات المالية الأمريكية، مقره الرئيسي في نيويورك، تعرض سيتي جروب لخسائر ضخمة بسبب استثمارات في قروض الرهن العقاري خلال الأزمة المالية العالمية. انخفضت قيمة أسهمه بأكثر من 90% خلال الأزمة، مما جعله على وشك الانهيار، بلغت خسائره ما مقداره 5011 مليار دولار أي ما يعادل 10.3 دولار للسهم الواحد، وتراجعت الإيرادات بـ 48% لتصل 13.22 مليار دولار²⁶، ليتدخل مجلس الاحتياطي الفيدرالي لإنقاذه من خلال:

- فرض إصلاحات هيكلية شملت تقليص حجم البنك والتخلص من الاستثمارات عالية المخاطر.

- ضخ 45 مليار دولار من أموال الحكومة الفيدرالية في شكل قروض وإجراءات دعم.

- شراء أصول متعثرة بقيمة 300 مليار دولار لمنع تدهور ميزانيته المالية.

وبذلك عاد البنك للربحية بعد عدة سنوات، وسدد جميع القروض الحكومية، كما تشديد القوانين المالية في الولايات المتحدة لمنع حدوث أزمات مشابهة مستقبلاً

العامل	بنك الخليج التجاري (الجزائر)	Northern Rock (بريطانيا)	دويتشه بنك (ألمانيا)	Citigroup (الولايات المتحدة)
سبب الأزمة	إقراض مفرط دون ضمانات	أزمة سيولة بسبب الاعتماد على التمويل قصير الأجل	استثمارات عالية المخاطر وغرامات قانونية	انهيار سوق الرهن العقاري وخسائر ضخمة
نوع التدخل	ضخ سيولة + إعادة هيكلة	تأميم مؤقت + قروض طارئة	إعادة هيكلة + دعم من البنك المركزي الأوروبي	إنقاذ حكومي مباشر + شراء أصول متعثرة
الإصلاحات بعد الأزمة	قيود على الإقراض + تشديد الرقابة	تحسين قوانين التمويل المصرفي	خفض المخاطر التشغيلية + تعزيز الامتثال	وضع قوانين جديدة لتنظيم القطاع المالي
النتيجة النهائية	استقرار نسبي تحت رقابة مشددة	إعادة الهيكلة وبيع البنك لاحقاً	تقليل المخاطر لكنه تحت رقابة صارمة	عودة للربحية وتشديد القوانين المالية

3.3. تحليل فعالية السياسات الرقابية خلال الأزمات.

1- تقييم فعالية السياسات الوقائية قبل الأزمة

تعمل الهيئات الرقابية على تقادي وقوع الأزمات من خلال تنظيم عمليات الإقراض، تحسين معايير السيولة، وتطبيق متطلبات رأسمالية صارمة. ومن أبرز الاستراتيجيات:

- تطبيق معايير رأس المال وفق اتفاقية بازل: من خلال :

- فرض متطلبات رأس مال أعلى لضمان قدرة البنوك على مواجهة الصدمات من طرف الجهات الرقابية.

- تم تطوير معايير بازل I ، II ، III التحسين استقرار القطاع المصرفي.

- التقييم: أسهمت هذه المعايير في خفض المخاطر النظامية، ولكن في بعض الحالات لم تكن كافية لتجنب الأزمات، كما حدث خلال أزمة 2008، حيث أخفقت بعض المصارف في الالتزام الفعلي بمتطلبات رأس المال.

- مراقبة المخاطر عبر اختبارات الضغط المالي: من خلال :

- تتمثل مهمة البنوك المركزية في إجراء اختبارات ضغط منتظمة لتحديد قدرة البنوك على مواجهة الأزمات.

- تركز هذه الاختبارات على سيناريوهات اقتصادية قاسية لقياس قوة النظام المصرفي .

-التقييم: تُعتبر اختبارات الضغط وسيلة فعالة، لكن قد تواجه بعض القيود في توقع الأزمات غير الاعتيادية، كما حصل أثناء جائحة كوفيد-19 التي أذهلت الأسواق المالية.

-الرقابة على الإقراض والمضاربات المالية. وتتم عن طريق :

-وضع قيود على القروض ذات المخاطر العالية، مثل الإقراض العقاري الذي يفتقر إلى الضمانات الكافية .

-تقليل المضاربات في الأسواق المالية التي قد تؤدي إلى ظهور فقاعات اقتصادية.

-التقييم: أسهمت هذه الإجراءات في استقرار الأسواق في عدد من الدول، إلا أنه قد يكون لها تأثير سلبي على نمو الائتمان والاستثمار إذا كانت مشددة بشكل زائد.

2-تحليل فعالية التدخلات الطارئة خلال الأزمة

عند حدوث الأزمة، تتدخل الهيئات الرقابية من خلال تطبيق سياسات نقدية ومالية لتعزيز الاستقرار. ومن أبرز تلك السياسات:

-توفير السيولة الطارئة "مقرض الملاذ الأخير"

-تقوم البنوك المركزية بضخ مزيد من السيولة لإنقاذ البنوك التي تواجه صعوبات والحيلولة دون وقوع انهيار مالي.

تم تطبيق هذه السياسة خلال أزمة 2008، حيث قدم الاحتياطي الفيدرالي قروضاً طارئة للبنوك المتعثرة.

- التقييم: لقد تمكنت هذه السياسة من تجنب انهيار البنوك الكبيرة، ولكنها قد تؤدي إلى تعزيز الاعتماد على المساعدات الحكومية وتحفيز المصارف على اتخاذ مخاطر غير مدروسة.

- خفض أسعار الفائدة وتنفيذ التيسير الكمي

تلجأ البنوك المركزية إلى خفض أسعار الفائدة لتحفيز الإقراض والنشاط الاقتصادي.

- تُستخدم سياسة التيسير الكمي لشراء الأصول المالية وضخ سيولة في الأسواق.
- التقييم: أظهرت هذه السياسة نجاحها في التخفيف من شدة الركود الاقتصادي، لكنها قد تسهم في زيادة مخاطر التضخم ورفع مستويات الديون الحكومية.
- تأميم أو إعادة هيكلة البنوك المتعثرة
- بعض البنوك يتم تأميمها مؤقتًا أو دمجها مع مؤسسات مالية أقوى. حيث في أزمة 2008، قامت الحكومة الأمريكية بإنقاذ Citigroup عبر ضخ رأس مال ضخم.
- التقييم: ساهمت هذه السياسات في استقرار النظام المالي، لكنها قد تؤدي إلى زيادة تدخل الحكومات في الأسواق وتقويض المنافسة.
- 3-تحليل فعالية الإصلاحات بعد الأزمة
- بعد تجاوز الأزمة، تُنفذ إصلاحات لتفادي تكرارها في المستقبل، وتتضمن:
- تشديد اللوائح التنظيمية من خلال :
- *فرض متطلبات رأسمالية أعلى وإجراءات شفافية أكثر صرامة.
- *عزيز رقابة الجهات المالية على إجراءات الإقراض والاستثمار.
- التقييم: تحسن استقرار المصارف بعد الأزمات، إلا أن زيادة التشديد في القوانين قد تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.
- تعزيز الحوكمة المصرفية:
- *الزام المصارف بتعزيز أنظمة إدارة المخاطر والحوكمة الداخلية.
- *إنشاء آليات رقابية لمنع تضارب المصالح والممارسات المالية غير المسؤولة.
- التقييم: ساهمت هذه السياسات في تقليل فرص الفساد المالي، لكنها قد تواجه مقاومة من المؤسسات المالية الكبيرة التي تفضل لوائح تنظيمية أكثر مرونة.
- التعاون الدولي والتنسيق بين البنوك المركزية
- *تعزيز التعاون بين البنوك المركزية وصندوق النقد الدولي لمواجهة التحديات المالية العالمية .
- *تنفيذ إجراءات وقائية موحدة في الأسواق المالية الدولية.

-التقييم: ساهم التنسيق الدولي في الحد من انتشار الأزمات، ولكنه قد يؤثر على استقلالية السياسات النقدية للدول.

الخاتمة

إن هذه الدراسة تعتبر جهداً متواضعاً لفهم وتحليل وظيفة مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية في تنظيم القطاع المصرفي وتعزيز استقراره، خصوصاً عند مواجهة الأزمات المالية. وقد تناول البحث مجموعة من الجوانب المتعلقة بالإطار النظري والتنظيمي، بالإضافة إلى دراسة ميدانية لتقييم فعالية السياسات الرقابية.

فقد أظهرت النتائج أن نجاح السياسات البنكية يعتمد على عدة عوامل رئيسية، منها كفاءة الأطر التنظيمية، السرعة في الاستجابة للأزمات، والتنسيق الفعال بين الجهات الرقابية والمؤسسات البنكية. وأكدت التجارب السابقة أن اعتماد معايير الحوكمة الرشيدة والامتثال للمعايير الدولية مثل اتفاقيات بازل يعزز قوة البنوك ويقلل المخاطر المالية.

رغم الجهود المبذولة، لا تزال هناك تحديات تواجه الأجهزة الرقابية مثل الحاجة إلى تحديث الأدوات الرقابية لمواكبة المستجدات التكنولوجية وتعزيز الشفافية داخل القطاع المصرفي. لذلك تبرز ضرورة تطوير استراتيجيات أكثر مرونة لضمان تحقيق التوازن بين الاستقرار المالي ودعم التنمية الاقتصادية.

استناداً إلى نتائج الدراسة، توصي هذه الورقة البحثية بما يلي:

- ضرورة التركيز على تعزيز الشراكة بين اللجان المصرفية العالمية وتطوير أنظمة إشراف تعتمد على التحليل التنبؤي.

-زيادة الاستثمارات في التكنولوجيا المالية من أجل تحسين إدارة المخاطر بكفاءة أكبر.

-إن بناء نظام مصرفي قوي ومستدام يستلزم تنسيق الجهود بين جميع الأطراف المعنية في المجال المالي لضمان قطاع مصرفي أكثر أماناً وقادراً على مواجهة التحديات المستقبلية.

-تعزيز الرقابة التكنولوجية من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي وأدوات تحليل البيانات لمتابعة المخاطر المالية بصورة آنية .

-تحسين التعاون بين الجهات الرقابية الدولية بهدف تنظيم الأنشطة المصرفية عبر الحدود وتقليل مخاطر الأزمات المالية العالمية .

-مراجعة منتظمة للتشريعات المصرفية لتتواءم مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، مع الحفاظ على توازن بين الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي .

-تشديد العقوبات المفروضة على البنوك التي لا تلتزم بالمعايير التنظيمية، وتقديم حوافز للبنوك المتبعة لأفضل ممارسات الحوكمة والإدارة المالية .

-تعزيز الشفافية والإفصاح المالي لضمان التزام المؤسسات البنكية بأفضل الممارسات وزيادة ثقة المستثمرين والعملاء .

الهوامش والمراجع المعتمدة

- 1 - بلحاجي أحمد، دور مجلس النقد والقرض في ضبط السوق المصرفية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، مجلد13، عدد 03، 2021، ص 373
- 2 - بوكعبان عكاشة، القانون المصرفي مجلس الدولة، ماهية القانون المصرفي وهيئات الرقابة المصرفية العقود والمسؤولية المصرفية، الجزائر، دار الخلدونية، القبة، 2017، ص 45
- 3 - قانون رقم 09-23 مؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي
- 4 - عبد القادر، فاطمة. التنظيم القانوني للقطاع المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي. دار الثقافة، 2020، ص 51
- 5 - عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 138
- 6 - بلعيد جميلة، الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية، شهادة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2002، ص 45
- 7 - قانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1994 يتضمن قانون النقد والقرض
- 8 - لأمر رقم 47/71 المؤرخ في 30 جوان 1971 المتضمن تنظيم مؤسسات القرض

- 9 - المرسوم التنفيذي رقم 191/71 المؤرخ في جوان 1971 والمتعلق بتشكيلة وسير اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية
- 10 - أحمد أعراب، السلطات الإدارية المستقلة في القطاع المصرفي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة بومرداس 2007، ص 47
- 11 - أحمد بلونين، الوجيز في القانون البنكي الجزائري، دار، بلقيس الجزائر د ت، ص 60
- 12 - بغدادي إيمان، الإطار القانوني للجنة المصرفية بالتشريع الجزائري، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، مجلد 04، عدد 1، الجزائر، 2019، ص 20
- 13 - إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العرب 2006، ص 18
- 14 - موقع إلكتروني: <https://fastercapital.com/content/Central-bank--The-Federal-Reserve-Bank--America-s-Central-Banking-System.html>، يوم 2025/04/10 الساعة 15:00
- 15 - صبرينة فراج، الإتحاد المصرفي الأوربي: عقبات وتحديات، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة بجاية، عدد 14، 2018، ص 193
- 16 - الهيئة الرقابية البريطانية، <https://www.fca.org.uk>، يوم 2025/04/12، الساعة 21:00
- 17 - الهيئة التنظيمية العليا البريطانية: <https://www.bankofengland.co.uk/prudential-regulation>، يوم 2025/03/25، الساعة 23:00
- 18 - المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، <https://www.centralbank.ae/ar/about/about-cbuae>، يوم 2025/02/01، الساعة 19:00
- 19 - الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 55

- 20 - خبابة عبد الله الاقتصاد المصرفي، البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2008، ص 189
- 21 - بن زكورة العونية، التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر، آفاق وتطلعات، المجلة المغربية للاقتصاد، مجلد 7، عدد 2، 2020، ص 249
- 22 - بوسنة كريمة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010، ص 65
- 23 - George Soros, La vérité sur la crise financière, Edition Denoel Impacts, 2008, p.12
- 24 - محمد الأمين وليد طالب، دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية، حالة البنك المركزي الأوروبي، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2015/2016، ص 265
- 25 - بنك دويتشه https://www.db.com/index?language_id=1&kid=sl.redirect- يوم 2025/02/12 الساعة 17:00 [en.shortcut](https://www.db.com/index?language_id=1&kid=sl.redirect-)
- 26 - بن معتوق صابر، الاندماج المصرفي كاستراتيجية للحد من آثار الأزمات المالية، مجلة دراسات وأبحاث، عدد 26، 2017، جامعة برج بوعرييج، 2017، ص 10